

## المذهب الأوزاعي في الأندلس (138-206 هـ / 756-821 م)

محمد علي المزودة، فائزة عبدالرحمن حجازي\*

### ملخص

تتناول هذه الدراسة المذهب الأوزاعي في الأندلس في عصر الإمارة الأموية (138-206 هـ / 756-821م) المذهب الرسمي للإمارة الأموية في عصر أول ثلاثة أمراء أمويين عبد الرحمن وهشام والحكم. وقد تناولت الحديث عن الإمام الأوزاعي وحياته. عن وانتشار المذهب الأوزاعي في الأندلس، وكيف أسهم الشاميون في نقل هذا المذهب من بلاد الشام إلى الأندلس، الذي أصبح المذهب الرسمي للإمارة الأموية في عصر الأمير عبد الرحمن بن معاوية؟ وكذلك أهم الفقهاء والقضاة الذين كانوا على المذهب الأوزاعي، ثم تناولت أسباب إنقراض المذهب الأوزاعي واختفائه من الأندلس.

الكلمات الدالة: الأندلس، المذهب الأوزاعي، الفقهاء، القضاة.

### المقدمة

والثورات والحفاظ على وحدة الإمارة الدينية والسياسية. وقد تناولت في هذه الدراسة الإمام الأوزاعي حياته وعلمه، ودخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس، والمذهب الأوزاعي مذهباً رسمياً للإمارة الأموية، كذلك أسباب انقراض واختفاء المذهب الأوزاعي في الأندلس، وضمت الخاتمة أهم نتائج البحث.

ومن أهداف هذه الدراسة معرفة أسباب انتشار المذهب الأوزاعي في الأندلس، وأهم الفقهاء والقضاة الأوزاعيين؟ ما هي الأسباب والعوامل التي أدت إلى إنقراض واختفاء المذهب الأوزاعي في الأندلس؟

أولاً: الإمام الأوزاعي حياته وعلمه:

هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي، أحد بطون قبيلة همدان اليمانية. (ابن سعد، 1968، ج7، ص488، ابن خلكان، 1900، ج3، ص127؛ الذهبي، 1985، ج7، ص107) ولد في عام 88 هـ / 706 م في مدينة بعلبك (ابن خلكان، 1900، ج3، ص127؛ الذهبي، 1985، ج7، ص107-108)، ونشأته بالكرك قرية بالباق ثم نقلته أمه إلى بيروت (الذهبي، 1985، ج7، ص110) نشأ في قرية الكرك بالباق يتيماً في بيت أمه، وكانت تنتقل به من بلد إلى آخر، وتأدب بنفسه، فلم يكن في أبناء الملوك والخلفاء والوزراء والتجار وغيرهم أعقل منه، ولا أروع ولا أعلم، ولا أفصح ولا أوقر ولا أحلم، ولا أكثر صمتاً منه (ابن كثير، 1988، ج10، ص124؛ الحنبلي، 1985، ص9-10).

لم يستمر الأوزاعي طويلاً في بيت أمه فقد قام على تربيته وتعليمه صديق والده حتى بلغ وتوظف في أحد دواوين الدولة،

يعد الإمام الأوزاعي من كبار الأئمة المسلمين في عصره، وقد أنتشرت آراؤه الفقهية في بلاد الشام و العراق والحجاز ومصر والأندلس فترة من الزمن، ثم اختفى مذهبه باختفاء تلاميذه وأتباعه، ولم يبق منه إلا آراؤه الموجودة في بطون الكتب العلمية المختلفة.

وكان الأوزاعي في عصره أحد علماء الأمة، وإمام أهل الشام واستمر مذهبه في بلاد الشام حوالي مائتين وعشرين سنة تقريباً وفي الأندلس حوالي ستون سنة، ولقد ساهم الشاميون الذين دخلوا الأندلس منذ الفتح الإسلامي في نشر المذهب الأوزاعي في الأندلس فكان من بينهم الفقهاء والقضاة وعلماء الدين. ويمثل علم الفقه جانباً مهماً من الحياة العملية والعلمية بالأندلس، لأنه يعمل على تنظيم المجتمع وتوثيق روابطه، حيث كان المجتمع الأندلسي يتكون من فئات متعددة ومتنوعة وهي: العرب والبربر والمولدون وأهل الذمة. وكان المذهب الأوزاعي المذهب الرسمي للإمارة الأموية في الأندلس منذ عصر الأمير عبدالرحمن بن معاوية (الداخل) الذي كان يعمل على إضفاء الطابع الشامي على دولته في الأندلس في مختلف جوانب الحياة. وإقامة إمارة أموية مستقلة عن الشرق من خلال القضاء على الثورات والفتن والسيطرة القبلية والاعتماد على مذهب ديني واحد قادر على الصمود في وجه هذه الفتن

\* قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة البرموك، الأردن (1، 2). تاريخ استلام البحث 2016/02/09، وتاريخ قبوله 2016/03/27.

سالم الزهري، وفي مصر عبداً لله بن لهيعة. (الجبوري، 1977، ج1، ص50-52)

وألف الأوزاعي من الكتب: كتاب السنن، وكتاب المسائل في الفقه، إلا إنهما أحرقا في الزلزال الذي أصاب بلاد الشام في عام 130هـ/747م (ابن النديم، 1398هـ-1978م، ص318). وكتاب سير الأوزاعي، وقد وصلنا منه خمسة وثلاثين مسألة تتعلق بأحكام الحرب وألمان والأسرى والغنائم وغير ذلك، في كتاب الأم للشافعي. (الشافعي، 1393هـ، ج3، ص333؛ الشيخ، 2006، ص250)

وقبل ظهور مذهب الشافعي وفي دمشق لم يكن يتولى القضاء بها والخطابة والإمامة إلا أوزاعي على رأي الإمام الأوزاعي (السيكي، 1413هـ، ج1، ص326). ويذكر ابن كثير "وقد بقي أهل دمشق وما حولها من البلاد على مذهبه نحو مائتين وعشرين سنة" (ابن كثير، 1988، ج10، ص123؛ محمضاني، 1978، ص4). وعندما تولى عثمان بن عبد الأعلى بن سراقه القضاء في دمشق استقدم الأوزاعي من بيروت للافتاء فيها (أبو زرعة الدمشقي، د.ت، ص112). وذكر أبو زرعة إن الخليفة الأموي يزيد بن الوليد (126هـ/744م) ولي الأوزاعي القضاء، إلا أنه جلس مجلساً واحداً ثم امتنع عن ذلك (أبو زرعة الدمشقي، د.ت، ص112).

وقد مدحه مجموعة من الأئمة والعلماء ونذكر منهم: الإمام أحمد بن حنبل حيث قال: "كان الأوزاعي من الأئمة" (ابن عساكر، 1995، ج35، ص179)، وقال أيضاً: دخل سفيان الثوري الأوزاعي على مالك فلما خرجا قال مالك: أحدهما أكثر علماً من صاحبه ولا يصلح للإمامة، والآخر يصلح للإمامة يعني الأوزاعي (ابن عساكر، 1995، ج35، ص166). وسأل هارون الرشيد عن أفاضل العلماء فقيل له: الأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، ومالك بالمدينة فقال: من أفضلهم قالوا: أما الأوزاعي فمعه السنن والفقه والحديث (ابن عساكر، 1995، ج35، ص182). وقال الوليد بن مسلم: قال لي سعيد بن عبد العزيز هل رأيت الأوزاعي؟ قلت: نعم، قال: فاقنته به فلنعم المقتدى به (ابن عساكر، 1995، ج35، ص180). ويقول الشافعي: ما رأيت رجلاً أشبهه فقهه بحديثه من الأوزاعي (ابن عساكر، 1995، ج35، ص183).

وكان الأوزاعي متميزاً بكتابة الرسائل والكتب حيث ينقل منصور ابن أبي مزاحم عن معاوية بن عبيدالله كاتب ووزير الخليفة أبو جعفر المنصور (136-158هـ/754-775م) قوله "كانت ترد علينا إلى المنصور كتب من الأوزاعي نتعجب منها ونعجز كتابتها عنها، فكانت تتسخ في دفاتر وتوضع بين يدي الخليفة أبو جعفر المنصور، فيكثر النظر فيها استحساناً

وقال الأوزاعي: "مات أبي وأنا صغير فمر فلان من العرب فقال: من أنت قلت: فلان، فقال: ابن أخي يرحم الله أباك. فذهب بي إلى بيته فكننت معه حتى بلغت، فألحقني في الديوان" (الذهبي، 1987، ج9، ص486).

وقد جمع الأوزاعي ما بين العبادة، والورع والعلم والقول بالحق (ابن عساكر، 1995، ج35، ص163-164). ولما تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز كان عمر الأوزاعي إحدى عشرة سنة وكان يسير في علاقته بالخلفاء والأمراء وفق الشروط التي أوصى بها عمر بن عبد العزيز لصحبة الحكام. وذكر ابن الجوزي أن الأوزاعي روى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لجلسائه: من صحبني منكم فليصحبني على خمس خصال:

- 1- أن يدلني إلى ما لا أهدني إليه من العدل.
- 2- أن يكون لي على الخير عوناً.
- 3- أن يبلغني حاجة من لا يستطيع إبلاغها.
- 4- أن لا يغتاب عندي أحداً.
- 5- أن يؤدي الأمانة التي حملها بيني وبين الناس.

واعتقد أن الأوزاعي تأثر في حياته بهذه النصائح لما عُرف عن عمر بن عبد العزيز (99-101هـ/717-720م) من العدل والحكمة في حكمه (ابن الجوزي، 1984، ص231؛ الجبوري، 1977، ج1، ص64) والدليل على ذلك أن الأوزاعي كان يكتب لولاة الأمر في صلاح أمور المسلمين وقضاء حوائجهم، وفي إنصاف أهل الذمة وحسن معاملتهم (الجبوري، 1977، ج1، ص31).

سُئل الأوزاعي عن الفقه عام 113هـ وكان عمره 25 سنة في خلافة هشام بن عبد الملك، وقد أجاب الأوزاعي في حياته في سبعين ألف مسألة أو نحوها (ابن عساكر، 1995، ج35، ص161-162). وكذلك كان الأوزاعي إمام أهل زمانه ولم يكن بالشام أعلم منه وساد البلاد في الفقه والحديث والمغازي وغير ذلك من علوم الإسلام (ابن كثير، 1988، ج10، ص124؛ الحنبلي، 1985، ص11). نشأ مذهب الأوزاعي في بلاد الشام وكان عالم أهل الشام "الأوزاعي فقيه الشام وصاحب المذهب المشهور الذي ينتسب إليه الأوزاعية" (ابن تغري بردي، د.ت، ج2، ص30) ويذكر النووي كان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى مذهب مالك (النووي، د.ت، ج1، ص298). تلقى الأوزاعي علوم الفقه والحديث وغيرها من العلوم على يد عدد من كبار العلماء في أثناء رحلاته في طلب العلم، أشهرهم في بلاد الشام نمير أوس الأشعري، وفي اليمن يحيى بن أبي كثير، وفي العراق قتادة بن دعامة، وفي مكة عطاء بن أبي رباح، وفي المدينة محمد بن

ضمت طليعة موسى بن نصير عدداً كبيراً من الدعاة وخاصة التابعين المهتمين بنشر الإسلام في الأندلس. منهم حنش بن عبدالله الصنعاني الذي بنى المسجد الجامع بسرقسطة (Zaragoza) ووضع محرابه، وخطط قبلة جامع مدينة البيرة (Elvira) وحول قبلة الجامع الكبير في قرطبة (Córdoba) (المقري، 1388هـ، ج3، ص7-8؛ محمد، 1414هـ، ص84)، ولقد ساهم هؤلاء التابعين في نشر الفقه الإسلامي في الأندلس منهم علي بن رباح اللخمي، وحبان بن أبي جبلة القرشي، وعبد الرحمن بن عبد الله، محمد بن أوس بن ثابت الانصاري وغيرهم (المقري، 1388هـ، ج1، ص288).

سُمِّي الداخلون مع موسى بن نصير باسم البلديين لأنهم استقروا في بلاد الأندلس وعدوا أنفسهم أهلها وأصحابها (ابن الخطيب، 1424هـ، ج1، ص19). ثم طليعة بلج بن بشر القشيري وتألقت من عشرة آلاف، منهم ألفا مولى وثمانية آلاف عربي (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص81-82؛ مؤنس، 2005، ص174). وقد عرفوا باسم الشاميين لأنهم جاؤوا من بلاد الشام (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص82؛ ابن الخطيب، 1424هـ، ج1، ص18؛ مؤنس، 2005، ص175؛ سالم، 1981، ص120-121). وقد استعان بهم والي الأندلس عبد الملك بن قطن لإخماد ثورة البربر في الأندلس. وكان الشاميون قد تحصنوا في مدينة سبتة بعد هزيمتهم أمام البربر في واقعة بقدرورة في عام 123هـ/740م (ابن عذاري، 1980، ج1، ص22، ج2، ص30؛ ابن الخطيب، 1424هـ، ج3، ص20-21؛ سالم، 1981، ص120).

عمل عبد الملك بن قطن على عقد إتفاق مع الشاميين أن يسلموا إليه عشر رهائن من كل جند لضمان خروجهم من الأندلس خلال سنة بعد القضاء على ثورة البربر، بالمقابل تعهد عبد الملك تأمين في نقلهم أثناء عودتهم إلى المغرب في مجموعة واحدة دون أن يفصلهم عن بعض أو يعرضهم لخطر البربر في المغرب. فدخل بلج ورجاله من الشاميين إلى الأندلس في عام 123هـ-740م واستطاعوا أن ينتصروا على البربر في الأندلس، لكنهم رفضوا الخروج من الأندلس فوقع الصدام بين البلديين بقيادة عبد الملك والشاميين بقيادة بلج وانتهت بمقتل عبد الملك (ابن عذاري، 1980، ج2، ص31).

ثم دخلت طليعة عربية شامية في عام 125هـ/742م مع والي أبي الخطار الحسام بن ضرار الكلبي وهي الثانية من الشاميين (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص83؛ ابن الخطيب، 1424هـ، ج1، ص19-20؛ حتاملة، 2000، ص150). ورأى أبو الخطار تقريق القبائل في كور الأندلس، ليكون أبعد للفتنة، وفرقهم، وأخرج قبائل الشاميين من دار

لألفاظها، فقال لسليمان بن مجالد وكان من أحظى كتابه عنده: ينبغي أن تجيب الأوزاعي، قال: ما أحسن ذلك وإن له نظاماً في الكتب لا أظن أحداً من جميع الناس يقدر على إجابته عنه، وأنا أستعين بألفاظه على من لا يعرفها ممن نكاتبه" (الذهبي، 1987، ج9، ص488-489).

وقد كان الأوزاعي من أكرم الناس واسخاهم حيث وصل إليه أكثر من سبعين ألف دينار من خلفاء بني أمية وبني العباس فلما مات ما ترك إلا سبعة دنائير"، وما كان له أرض ولا دار وكلها أخرجها في سبيل الله والفقراء (ابن عساكر، 1995، ج35، ص198؛ الجبوري، 1977، ج1، ص20-21).

توفي الأوزاعي في عام 157هـ/773م وكان عمره تسعاً وستين أو سبعين سنة، وهناك روايتان حول سبب وفاة الأوزاعي: الرواية الأولى أن الأوزاعي دخل حمام في بيروت كان صاحب الحمام قد ذهب إلى قضاء حاجة فأغلق عليه باب الحمام، ثم جاء ففتح الحمام فوجده ميتاً قد وضع يده اليمنى تحت خده وهو مستقبل القبلة (ابن عساكر، 1995، ج35، ص222؛ ابن خلكان، 1900، ج3، ص128؛ ابن كثير، 1988، ج10، ص128)، أما الرواية الثانية إن الأوزاعي دخل حماماً له في منزله في النهار، وأدخلت امرأته معه كانوا فيه فحم ليديفاً وأغلقت عليه، فهاج الفحم بالنار وصفرت نفسه، وعالج الباب ليفتحه فامتنع عليه، فألقى نفسه فوجدناه متوسداً ذراعه إلى القبلة (الذهبي، 1987، ج9، ص498؛ الذهبي، 1998، ج1، ص137؛ ابن العماد، 1986، ج1، ص257-258). والرواية الثانية وهي على الأغلب الأصح وذلك أن زوجته قد استفتت الفقيه سعيد بن عبد العزيز فافتاها بعنق رقبة، فاعتقها جزاء ما أهملته وانشغلت عنه وهي الكفارة الواجبة في القتل الخطأ (ابن خلكان، 1900، ج3، ص128؛ الحنبلي، 1985، ص87؛ الجبوري، 1977، ج1، ص36). ودفن الأوزاعي في قرية حنتوس الواقعة على باب بيروت وهو مدفون في قبلة المسجد (ابن خلكان، 1900، ج3، ص127).

#### ثانياً: دخول المذهب الأوزاعي إلى الأندلس

دخل العرب الأندلس على شكل طلائع بعد انتصار طارق بن زياد على القوط في معركة وادي لكة عام 92هـ/711م. وكانت أول طليعة دخلت الأندلس بقيادة موسى بن نصير في عام 93هـ/712م وكانت ثمانية عشر ألفاً من قريش والعرب اليمانيين و الشاميين والموالي وعرفاء البربر (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص186؛ المقري، 1388هـ، ج1، ص233).

الشام معظماً مكرماً أمره أعز عندهم من أمر السلطان" (ابن كثير، 1985، ج10، ص127). يضاف إلى ذلك أن الأمويين كانوا على عداوة لأتباع المذاهب الخارجية المنتشرة في المشرق والمغرب وكان الأوزاعي قد دعا إلى الابتعاد عن الجدل وخاصة بعدما ظهرت المسائل الخلافية وانتشرت الفتن والثورات في الدولة الأموية حيث قال: "إذا أراد الله بقوم شراً فتح الله عليهم الجدل ومنعهم من العمل" (الذهبي، 1998، ج1، ص137؛ ذوقان، 2005، ص116).

ويظهر ذلك من خلال موقفه من محاربة القدرية حيث كان غيلان بن يونس القدري الدمشقي أول من تكلم في القدر وخلق القرآن في الإسلام ومن أنصارها فأرسل هشام بن عبد الملك (105-125هـ/724-743م) إلى غيلان، فقال له: يا غيلان، ما هذه المقالة التي بلغتني عنك في القدر؟ فقال: يا أمير المؤمنين، هو ما بلغك فأحضر من يحاجني، فإن غلبني ضربت عنقي، فأحضر الأوزاعي فسأله ثلاثة أسئلة فلما استبان خطأه أمر هشام بقطع يده ورجلاه فمات، ورواية أخرى صلب حياً على باب كيسان بدمشق (ابن نباتة، 1955، ص290؛ الحنبلي، 1985، ص46-48).

### ثالثاً: المذهب الأوزاعي مذهباً رسمياً للإمارة الأموية (138-206هـ/756-82م)

كان للأوزاعي مذهب مستقل، نشره عنه أصحابه وتلاميذه، وهذا ما اتفق عليه العلماء الذين يعتد بنقلهم ويؤخذ بقولهم (الجبوري، 1977، ج1، ص59)، ويؤكد الذهبي أنه "كان له مذهب مستقل مشهور، عمل به فقهاء الشام، وفقهاء الأندلس، ثم فنى" (الذهبي، 1985، ج7، ص117).  
أ- أسباب تبني عبد الرحمن بن معاوية للمذهب الأوزاعي:

يُعدّ تبني عبد الرحمن بن معاوية للمذهب الأوزاعي مذهباً رسمياً للإمارة الأموية من أهم أسباب انتشار المذهب الأوزاعي في الأندلس، إذ كان عبد الرحمن الداخل يهدف إلى السيطرة القوية على البلاد، والتقليل من نفوذ القبائل، وإحلال سلطة الدولة ممثلة بالأمير محل سلطة القبائل في الأندلس. (السامرائي، 2000، ص108). وقد عاصر الأوزاعي في الشام الذي ارتبط بعلاقة جيدة مع بني أمية فبايع خلفاءهم وأولياء عهدهم، وذلك من باب لزوم الجماعة، والحفاظ على وحدة الأمة، وكان الأوزاعي يقول: "خمسة كان عليها الصحابة والتابعون لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، والتلاوة، والجهاد" (الذهبي، 1998، ص135؛ ذوقان، 2005، ص205). واستمر الأوزاعي يدعو إلى طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه حتى لو صدر عنه شيء يكرهه، وكان يقول لا

الإمارة قرطبة، وأنزالهم بالكور، على شبه منازلهم التي كانت في كور بلاد الشام، ففعل ذلك على اختيار منهم، فأُنزل جند دمشق كورة البيرة، وجند الأردن كورة رية (Raya)، وأهل فلسطين كورة شذونة (Medina Sidonia)، وأهل قنشرين بجيان (Jaén)، وجند مصر كورة باجة (Beja)، وبعضهم بكورة تدمير (Tudmir)، وأهل حمص كورة اشبيلية (Sevilla) (ابن عذاري، 1980، ج2، ص33؛ ابن الخطيب، 1424هـ، ج1، ص20).  
وبدخول الشاميين إلى الأندلس دخل المذهب الأوزاعي معهم، إذ كان أهل الشام على مذهب الإمام الأوزاعي ولذلك قاموا بنقل مذهبهم إلى الأندلس وقد أصبح المذهب الأوزاعي مذهباً رسمياً للدولة في الأندلس في عصر الإمارة (القاضي عياض، 1998، ج1، ص31؛ المقرئ، 1388هـ، ج3، ص230). ويؤكد ذلك الحجوي "كان أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي أولاً لكثرة الداخلين إليها من الشام، وما غلب عليها مذهب مالك إلا بعد المائتين" (الحجوي، 1995، ج1، ص437).

ومن الذين أسهموا بنقل مذهب الإمام الأوزاعي إلى الأندلس أحد تلاميذه الفقيه صعصعة بن سلام الدمشقي حيث كان أول من ادخل إلى الأندلس في عصر الولاة (95-138هـ/714-756م) مذهب الإمام الأوزاعي (الفرضي، 1988، ج1، ص240). وأول من أدخل علم الحديث إليها (ابن كثير، 1988، ج10، ص226). ومن الفقهاء الذين حملوا فقه أهل الشام إلى الأندلس في عصر الولاة موسى بن علي بن رباح (الفرضي، 1988، ج1، ص122؛ المقرئ، 1388هـ، ج3، ص55)، والفقيه معاوية بن صالح الحضرمي شامي من أهل حمص خرج إلى الأندلس فسكن مدينة مالقة ثم انتقل إلى اشبيلية واستقر فيها، وفيما بعد تولى منصب قاضي الجماعة في قرطبة في عصر الأمير عبد الرحمن بن معاوية (138-172هـ/756-788م) (الخشني، 1982، ص52-54؛ الفرضي، 1988، ص137؛ دويدرا، 1994، ص406).

ومن أسباب تأثر أهل الأندلس بالمذهب الأوزاعي وانتشاره أن الأوزاعي كان من المجاهدين الذين رابطوا في بلاد الشام وخاصة بيروت ضد العدو البيزنطي. لذلك أهتم مذهبه بالتشريعات الحربية واحكام الحرب والجهاد وما يتصل بها من الأمان والأسرى والغنائم وهذا يناسب الأندلسيين في الفترة الأولى من حياتهم القائمة على الحرب ضد النصارى في الأندلس (العبادي، 2008، ص114). أيضاً الدولة الأموية كانت تحظى بتأييد أهل الأندلس وهي امتداد للدولة الأموية في المشرق الأوزاعي كان إمام أهل الشام في عصره (الجبوري، 1977، ج1، ص67)، ويذكر ابن كثير "قد كان الأوزاعي في

الدهر، ثم فني العارفون به وبقي منه ما يوجد في كتب الخلف" (الذهبي، 1998، ج1، ص137). ويقول القاضي عياض "أهل الأندلس فكان رأيها منذ فتحت على رأي الأوزاعي" (القاضي عياض، 1998، ج1، ص7).

أما بالنسبة للقضاء في عصر الولاة فقد اعتمد على المذهب الأوزاعي حيث ارتبط القضاء بالولاة فكان الوالي هو القاضي ولكن بسبب اتساع البلاد وانشغال الولاة في الحروب تم اختيار قضاة من العلماء الذين اشتهروا بالعلم والورع. وكان القاضي في عصر الولاة يسمى بقاضي الجند لأن معظم المسلمين كانوا جنوداً منشغلين بالحروب. وقد كان القضاء يعتمدون على الإجتهد على فقه الإمام الأوزاعي (محمد، 1414هـ، ص104). منهم القاضي يحيى بن يزيد التجيبي الذي عُين قاضياً على الأندلس في عصر الولاة الخليفة عمر بن عبد العزيز (الخشني، 1982، ص47؛ النباهي، د.ت، ص43)، ورواية أخرى أن من ولاة القضاء والي أفريقيا حنظلة بن صفوان الكلبي. وعند دخول الأمير عبد الرحمن بن معاوية قرطبة كان يحيى بن يزيد التجيبي قاضي الجند فائتبه على القضاء ولم يعزله. وبعد ظهور منصب قاضي الجماعة تولى يحيى قاضي الجماعة وقاضي الجند (الخشني، 1982، ص47-48). والقاضي أسد بن عبد الرحمن السبائي تولى قضاء كورة البيرة في إمارة عبد الرحمن بن معاوية (الحميدي، 2008، ص62). وهذه الإشارات تدل على أن الفقهاء والقضاة في عصر الولاة كانوا يعملون على مذهب الإمام الأوزاعي.

وروي عن صعصعة بن سلام من أهل الأندلس عبد الملك بن حبيب وعثمان بن أيوب وغيرهم (الفرضي، 1988، ج1، ص240). وكان الأمير عبد الرحمن بن معاوية قد عرض على عثمان بن أيوب منصب القضاء ولكنه رفض تولى المنصب (الخشني، 1982، ص31-32). وكذلك روى عن صعصعة بن سلام الفقيه عبد الملك بن الحسن بن محمد بن زريق وكان مقتياً في أيام الأمير هشام بن عبد الرحمن وأيام عبد الرحمن بن الحكم وكان يذهب أولاً بالفتوى إلى مذهب الأوزاعي ثم رجع إلى مذهب مالك وكان الأغلب عليه الفقه (الفرضي، 1988، ج1، ص312؛ ابن حيان، 1390هـ، ص24). وولي قضاء طليطلة (Toledo) (القاضي عياض، 1998، ج1، ص375-376). ويقول ابن حزم " أن جميع أهل الأندلس كانوا على مذهب الأوزاعي ثم رجعوا إلى مذهب مالك" (ابن حزم، 1404هـ، ج2، ص187).

وكان الفقيه المصعب بن عمران يفتي بالمذهب الأوزاعي وفي عصر الأمير عبد الرحمن بن معاوية بعد وفاة القاضي يحيى بن يزيد التجيبي فاستشار أصحابه من يوليه القضاء

تزعوا يد الله من طاعة الله (ذوقان، 2005، ص118). وهو ما كان عبد الرحمن الداخل بحاجة إليه في بداية تأسيس إمارته في الأندلس التي كانت تعاني من الانقسامات والفتن والثورات. كما أنه كان ينظر نظرة عداة للعباسيين الذين أسقطوا الدولة الأموية في المشرق، لذلك كان بحاجة إلى مذهب ديني يعتمد عليه في إمارته الأموية المستقلة عن الدولة العباسية، وهو ما وجده في مذهب الأوزاعي، إذ كان العباسيون غير راضيين عن الأوزاعي الذي دافع عن بني أمية خلال لقائه مع عبد الله بن علي العباس في حماة، ورفضه تولي منصب القضاء في الدولة العباسية (ابن عساكر، 1995، ج35، ص210-211). كما رفض أن يلبس السواد، وهو اللباس الذي اشتهر به العباسيون، عندما طلب منه ذلك أبو جعفر المنصور في أثناء اجتماعهما في الشام. (ابن كثير، 1988، ج10، ص127؛ الحنبلي، 1985، ص52-54)

أضف إلى ذلك أن المجتمع الأندلسي تكون في عصر الإمارة من: العرب والبربر والمسالمة والمولدين والموالي والنصارى واليهود. وقد عاشت جميع هذه العناصر تحت ظل راية الإسلام يحميها سماحة العرب في الحكم. ولذلك أعتقد أن عبد الرحمن الداخل كان يريد أيضاً أن يعتمد على مذهب فقهي يتعامل به مع هؤلاء العناصر خاصة أهل الذمة. (السامرائي، ص423). وكانت آراء المذهب الأوزاعي الفقهية في معاملة أهل الذمة تحمل العدل والرحمة وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية معهم ويتضح ذلك من خلال رسالة الأوزاعي إلى والي الشام صالح بن علي في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور بشأن إجلائه نصارى جبل لبنان. (ابو عبيدة القاسم، 1403-1989م، ص263-264)

إضافة إلى رغبته في إضفاء الطابع الشامي على دولته في الأندلس من مختلف جوانب الحياة، لذلك ساعد على انتشار المذهب الأوزاعي في الأندلس. وكان الأمير عبد الرحمن بن معاوية قد ولى الفقيه الشامي صعصعة بن سلام تلميذ الإمام الأوزاعي أمامة الصلاة والخطابة بقرطبة (الفرضي، 1988، ج1، ص240).

#### ب- الفقهاء والقضاة الاوزاعية:

كان أهل الأندلس يتفقهون على مذهب الأوزاعي إمام أهل الشام لمكانه الدولة الأموية منه (الفرضي، 1988، ج1، ص240)، ولذلك كانت الفتوى في الأندلس على المذهب الأوزاعي ويؤكد ذلك المقري "وأعلم أن أهل الأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح" (المقري، 1388هـ، ج3، ص230). ويذكر كذلك الذهبي "كان أهل الشام ثم أهل الأندلس على مذهب الأوزاعي مدة من

القرطبي في تاريخه: "كانت الفتيا تدور بالأندلس على رأي الأوزاعي إلى زمن الحكم بن هشام المتوفى سنة 206" (الناصر، 1995، ج1، ص194). ويذكر ابن فرحون "غلب مذهب الأوزاعي على الشام وعلى جزيرة الأندلس إلى أن غلب عليها مذهب مالك بعد المائتين فانقطع" (ابن فرحون، د.ت، ج1، ص2). ويذكر الذهبي "لقد كان مذهب الأوزاعي ظاهراً في الأندلس إلى حدود العشرين ومائتين" (الذهبي، 1987، ج9، ص498).

وخلال هذه السنوات عمل بعض فقهاء المالكية على إدخال كتاب الموطأ إلى الأندلس وكان أول من أدخله زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللخمي الملقب بشبطون وكان الكتاب مكملاً متقناً فأخذ عنه يحيى بن يحيى الليثي. وبذلك دخل موطأ مالك الأندلس قبل البدء بتطبيق مذهبه فيه (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص92؛ المقرئ، 1388هـ، ج2، ص46). وتعرض فقهاء المالكية في الأندلس للاضطهاد في عهد الأمير الحكم بن هشام حتى أنهم عبروا عن استيائهم من سياسة الأمير بالقيام بثورة فقهاء الرض الجنبوي (شقندة) في عام 202هـ - 818 م (ابن القوطية، ص102-103، 1994؛ ابن عذاري، ج2، ص75-77، 1980؛ بخيت، 2009، ص177-178). وقبل هذه الثورة في عام 189هـ-804 م حاول الفقهاء المالكيون أن يغدروا بالأمير الحكم حيث تم الاتفاق مع ابن عم الحكم ويعرف بابن الشمس من أبناء المنذر بن عبد الرحمن بن معاوية على خلع الأمير الحكم عن الإمارة وتنصيب ابن الشمس ولكنه ذهب إلى الأمير واخبره بالموامة فقام الحكم وصلب منهم اثنين وسبعين رجلاً (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص101؛ ابن عذاري، 1980، ج2، ص71؛ عنان، 1997 ص176). وفشل الفقهاء والقضاة الأوزاعيون في التصدي للفقهاء المالكيين في عصر الأمير الحكم، وقد أظهرت هذه الثورة مدى قوة المذهب المالكي وانتشاره في الأندلس والدليل أعداد الفقهاء الذين شاركوا في الثورة وعدد الناس الذين خرجوا من الأندلس بعد الثورة إلى المغرب وفاس والاسكندرية وقد قدر عددهم خمسة عشر ألف (المراكشي، 2006، ص21؛ ابن سعيد المغربي، 1955، ج1، ص164).

إلا أن المذهب المالكي استمر الانتشار في الأندلس وقد كان للفقهاء يحيى بن يحيى الليثي دور كبير في نشر المذهب المالكي في الأندلس إذ كان ليحيى مكانة رفيعة عند الأمير عبد الرحمن الثاني (206-238هـ / 821-852م) التي استشهداها في تولية فقهاء المالكية للقضاء في المدن الأندلسية في عصر عبد الرحمن الثاني فيذكر الحميدي "فكان لا يولى

بقرطبة فأشار عليه ابنه الأمير هشام والحاجب عبد الرحمن بن مغيث بالفتية المصعب بن عمران فقبل الأمير رأيهما وأرسل في طلب المصعب وحضر إلى مجلس الأمير وكان فيه هشام والحاجب ابن مغيث وجماعة من الناس فعرض عليه ولاية القضاء فرفض ذلك. فغضب غضباً شديداً حتى أصبح يفتل شواربه وكان إذا غضب فتل شاربه، وقال له فعلى المشيرين لعنة الله وغضبه (ابن القوطية القرطبي، 1994، ص97؛ الخشني، 1982، ص27).

ولما تولى الأمير هشام بن عبد الرحمن (172-180هـ/ 789-796م) الإمارة في عام 172هـ-789م عرض على الفقيه المصعب بن عمران منصب قاضي الجماعة بقرطبة فأرسل في طلب مصعب بن عمران إلى ضيعته وكانت زوجته تنسج في منسج لها، والمصعب بين يدي المنسج يعمل لها الوشائع وقالت له: "ترد القضاء أيضاً على هذا الأمير كما رددته على أبيه، ثم ترجع إلى وشائع المنسج". فتولى القضاء طيلة عصر الأمير هشام وكان يخطب بالناس، ويصلي بهم إذا غاب الأمير هشام (الخشني، 1982، ص69).

لقد كان الأمير هشام حاكماً بالكتاب والسنة، ويهتم بأهل العلم الفقهاء والقضاة الأوزاعية، وجعل لهم مكانة خاصة عنده فكان يستشيرهم ويعمل بنصائحهم وتوجيهاتهم فكانت محبة الفقهاء والقضاة له فعرف باسم الرضى لعدله وفضله (ابن الأبار، 1985، ج1، ص42؛ الهروس، 1997، ص51). ويقول الفرزي عن سعيد بن عبد العزيز ونظرائهما من الشاميين "وكانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام الأمير عبد الرحمن بن معاوية وصدرا من أيام هشام بن عبد الرحمن" (الفرزي، 1988، ج1، ص240).

ومن الشواهد التاريخية على ذلك كان لأحد رجال هشام خصومة في دار عند القاضي مصعب بن عمران فحكم عليه القاضي فيها وأخرجه منها فنهض الرجل إلى هشام وقال له "إن القاضي سجل عليّ في داري التي كنت أسكنها، وأخرجني عنها! فقال له هشام: وماذا تريد مني؟ والله لو سجل عليّ القاضي في مقعدي هذا، لخرجت عنه" ويتضح من هذا الموقف طاعة الأمير هشام لحكم القاضي وانقياداً منه للحق (ابن عذاري، 1980، ج2، ص66). ولما توفي الأمير هشام وتولى ابنه الأمير الحكم بن هشام (180-206هـ/796-821م) الإمارة في عام 180هـ-796م أقر المصعب بن عمران على قضاء الجماعة وعلى إمامة الصلاة (الخشني، 1982، ص68-69).

استمر المذهب الأوزاعي المذهب الرسمي للإمارة في عصر الأمير الحكم بن هشام ويؤكد ذلك أبو عبد الملك

الدينية ولا يجوز استغلالها كمزارع لغرس الأشجار التي قد تصرف الأذهان بين التفكير في أمور العبادة إلى الانشغال برعاية الغرس وسقيها وترقب الثمار وما يتبعه من جهد وحرث الأرض (الهرس، 1997، ص 292-293).

وكذلك أجاز الفقهاء كراء الأرض بالجزاء مما يخرج منها وبذلك خالفوا رأي المالكية الذي يقول: "لا يجوز كراء الأرض عند مالك وجمهور أصحابه مما تنبت تلك الأرض أو غيرها طعاماً كان أو غيره مثل العصفور والزعران والقطن والكتان ولا بشيء من الطعام والآدم وسواء كان ذلك مما تنبت أو لا تنبت ويجوز كرائها عندهم بكل ما ينبت الله فيها من الجواهر وغيرها مما لا يصنع فيه لأدمي نحو الذهب والفضة والرصاص والقصدير والحديد والنحاس والكحل والزرنخ والحطب والشجر الذي ليس بمثمر والقصب والخشب" (ابن عبد البر، 1400هـ/1980م، ج2، ص759).

والمسألة الأخرى هي دعاء القنوت فقد كان الأوزاعي يقرأ هذا الدعاء في الصلاة (الملاح، 1993، ص350)، أما اتباع المذهب المالكي ومنهم يحيى بن يحيى كان شديد المعارضة لدعاء القنوت (القاضي عياض، 1998، ج1، ص31؛ الجبوسي، 1998، ج2، ص1220). وقد خالف الفقهاء رأي المالكية واستمر بالعمل به في الصلاة بمساجد الأندلس. (الجبوسي، 1998، ج2، ص1220) وغير ذلك من المسائل الخلافية.

**رابعاً:** أسباب انقراض واختفاء المذهب الأوزاعي في الأندلس:

انتشر المذهب الأوزاعي في الأندلس إلا أنه لم يكتب لهذا المذهب البقاء والإستمرار حيث غلب عليه المذهب المالكي وهناك عوامل وأسباب ساعدت على انقراض مذهب الأوزاعي في الأندلس يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- العلمية:

1- عدم اهتمام تلاميذ الأوزاعي في الشام والأندلس في نشر مذهبه ونصرتة والدفاع عنه عن طريق المناظرات والمجالس العلمية والدينية كما هو الحال عند المذاهب الفقهية الأخرى. وقد أشار ابن زرة إلى ذلك بقوله: سعيد بن عبد العزيز يعاتب أصحاب الأوزاعي فقال: "ما لكم لا تجتمعون؟ ما لكم لا تتذاكرون؟" (أبو زرة الدمشقي، د.ت، ص48-49؛ الهرس، 1997، ص48-49).

2- لم يكن للأوزاعي من حملة العلم من يؤلف في المذهب ويترك تصانيف جامعة تقي بأغراض الحياة لذلك سهل على الناس أن يتبعوا المذاهب الأخرى. حيث لم نثر على

قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال إفريقية إلا أصحابه والمنتسبين إلى مذهبه، مذهب مالك بن أنس عندنا فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبول القول في القضاة، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به، على أن يحيى بن يحيى لم يل قضاء قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائداً في جلالتهم عندهم، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم" (الحميدي، 2008، ص567؛ ابن سعيد المغربي، 1955، ج1، ص164؛ المقري، 1388هـ، ج2، ص10). ولذلك عدّ المذهب المالكي المذهب الرسمي للدولة في الأندلس من عهد الأمير عبد الرحمن الثاني (ابن حيان، 1390هـ، ص24).

ج- بقايا الفقه الأوزاعي في الأندلس:

وعلى الرغم من انقراض المذهب الأوزاعي في الأندلس إلا أن بعضاً من أرائه الفقهية استمرت حية في الحياة العامة في الأندلس، وهو ما يدل على ملائمتها لواقع الحياة فيه أكثر من أراء المذهب المالكي فيها. فقد بقي بعض الفقهاء يفتون على المذهب الأوزاعي ومنهم الفقيه زهير بن مالك البلوي في عصر الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ / 852-886م) حيث كان زهير فقيهاً على مذهب الأوزاعي على ما كان عليه أهل الأندلس، وكان عبد الملك بن حبيب يعذل زهير على انحرافه عن مذهب أهل المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي فكان يقول له "حسدتني إذا انفردت بالأوزاعية دون أهل البلد" (الفرضي، 1988، ج1، ص181).

ونذكر على سبيل المثال اعتماد ابن حزم على بعض الآراء الفقهية للمذهب الأوزاعي من خلال كتابه "الأحكام في أصول الأحكام" (ابن حزم، 1404هـ، ج6، ص782-821) وكذلك ابن الخراط في كتابه "الأحكام الشرعية الكبرى" (ابن الخراط، 1422هـ - 2001، ج1، ص127-583)، و اعتماد القرطبي في تفسير القرآن الكريم على تفسير الأوزاعي (القرطبي، 1423هـ / 2003م، ج1، ص72-493)، وغير ذلك من فقهاء وعلماء الأندلس.

كما عمل بعض الفقهاء في بعض المسائل الفقهية على المذهب الأوزاعي مخالفين المذهب المالكي ومن هذه المسائل فقد اجازتهم غرس الأشجار في صحن المساجد والذي اجاز ذلك الفقيه صعصعة بن سلام وهذا لم يقره مذهب المالكي (الفرضي، 1988، ج1، ص240؛ النباهي، د.ت، ص51). حيث منع تلاميذ المذهب المالكي ذلك لأنهم لم يشهدوا لهذا العمل في باقي المدن الإسلامية، وعلل القاضي أبو أصبغ بن سهل نهيم ذلك أن المساجد دور للعبادة وإقامة الشعائر

في سكانه بين مدينة باجة (Beja) وفحص البلوط (الفرضي، 1988، ج1، ص181). السياسية: المصعب بن عمران الذي اشترط على الأمير هشام، لقبول منصب القضاء السماح له في الذهاب إلى ضيعته كل يوم سبت وأحد، فرضى الأمير بذلك، وأدى ذلك إلى عدم الجلوس إلى الطلبة في حلقات الدرس التي تعقد في قرطبة (الحشني، 1982، ص69).

ب- السياسية:

1- فقدان فقهاء واتباع المذهب الأوزاعي من السلطة التي تمكنهم في نشر فقه الإمام الأوزاعي ومذهبه بين الناس منذ عهد الأمير عبد الرحمن الثاني، حيث إن الفقهاء المالكية قد انفردوا بتسيير المناصب الدينية في الأندلس ورئاسة أهم مصالحهم من طرف اتباعهم وخاصة الفتوى والقضاء لارتباطهما بالمصالح العامة، بينما لم يتمكن إلا القليل من اتباع المذهب من الوصول إلى هذه المناصب المهمة في الدولة، وكذلك الذين تولوا القضاء لم يعرفوا الاستقرار في مناصبهم حتى يتمكنوا من نشر مذهبهم ونشر ما يحملون من أفكار بين الناس (الهروس، 1997، ص50).

2- العداء بين الأمويين والعباسيين في ذلك العصر حيث لم يكن يعجب الإمام مالك سيرة العباسيين وذلك بسبب أعمالهم ومنها ما فعله أبو جعفر المنصور بالعلوية في المدينة من الحبس والإهانة وغيرهما من الأفعال. كذلك رغبة حكام الأندلس في معارضة الخلفاء العباسيين بمذهب قادر على الصمود ومنافسة المذهب الحنفي العباسي بالمشرق فوجدوا ذلك في المذهب المالكي الذي لم يكن على وفاق مع العباسيين. وكان مالك قد سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس فوصف له سيرته فأعجبت مالكا، وقال: "تسأل الله تعالى أن يزين حرمانا بملككم" (المقري، 1388هـ، ج3، ص230). فوصلت الأخبار في ذلك الوقت إلى الأمير الحكم بن هشام ووصفوا له فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه فأعجبه ذلك وطلب إلى الناس الدخول في مذهب مالك وترك مذهب الأوزاعي، وكان ذلك في أعقاب ثورة فقهاء الرض في أواخر عصر الحكم بن هشام (المقري، 1388هـ، ج3، ص230).

3- ثورة فقهاء الرض التي تُعدُّ نقطة فاصلة في تاريخ الدولة الأموية في الأندلس واتباع المذهب المالكي إذ أسهمت هذه الثورة في سيادة المذهب المالكي وتحتية المذهب الأوزاعي. فأصبحت الكلمة والسيادة للفقهاء المالكية دون منازع ومنع الحكام الأمويين من مخالفة المذهب المالكي وتسمى الفقهاء بشيوخ العصر (الهروس، 1997، ص56، ص61). وأرادت السلطة الأموية بعد هذه الثورة أتباع سياسة المذهب

مدونات له أو لأصحابه، تجمع آراءهم، وآراء إمامهم، كما عثر على مدونات للأئمة الأربعة وأصحابهم، وكل ما اعتمد عليه أقوال فقهاء وفتاوى منشورة في كتب الفقيه، وكتب الخلاف، وكتب التفسير، وكتب الحديث (الجبوري، 1977، ج1، ص60). ولو أن تلاميذ الأوزاعي استمروا في دراسة اجتهاداته الفقهية، وتصنيف أقواله، وتأييدها بالسنن والآثار، وتدوينها، كما فعل تلاميذ المذاهب الأخرى، لبقى مذهب الأوزاعي حياً يزاحم وينافس المذاهب الفقهية الأخرى في الأندلس وبلاد الشام. إضافة إلى ذلك أن هؤلاء التلاميذ قد غلبت عليهم الصفة الحديثية، مع فقههم لكنهم لم يتفرغوا للفقه وتأصيله والتفريع عليه ونشره، بخلاف ما كان عليه اتباع المذاهب الأخرى. (الشيخ، 2006، ص263)

3- منافسة فقهاء المالكية لاتباع مذهب الأوزاعي ودورهم في نقل علوم الفقه من الحجاز إلى الأندلس، إذ رحلوا إلى المشرق وقابلوا الإمام مالك في المدينة والذي يميل إلى الناحية العملية فاعجبوا بشخصيته وفقهه؛ فهو يرى إن كل ما هو نافع للمسلمين ويتفق مع مصالح جمهورهم فهو عن الإسلام ما دام لا يتعارض مع أوامره ونواهيه (دويدرا، 1994، ص141). ويؤكد ذلك المقري بقوله: "انقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس وأهل المدينة فانتشر علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعاً بسبب رحلة علماء الأندلس إلى المدينة فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه" (المقري، 1388هـ، ج3، ص230). ويؤكد ذلك أيضاً ابن خلدون: "أن رحلتهم كانت غالباً إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم. والمدينة يومئذ دار العلم، ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقترضوا على الأخذ عن علماء المدينة. وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله وتلميذه من بعده فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره" (ابن خلدون، 1408هـ/1988، ص568). ومنهم الفقيه يحيى بن يحيى الليثي حيث كان له رحلتان إلى الحجاز: الرحلة الأولى التقى مع مالك فقد أخذ عنه علماً وقيراً فقد سمع منه الموطأ وكان لقاؤه لمالك سنة 179هـ/795م وهي السنة التي مات فيها مالك. ورجع بعد ذلك إلى الأندلس (ابن حيان، 1390هـ، ص24؛ القاضي عياض، 1998، ج1، ص311). والرحلة الأخرى بعدما توفي والده وأخذ وريثته فرجع للحجاز وأدى فريضة الحج، والتقى أصحاب مالك ومنهم سفيان بن عيينة في مكة ووعبدالله بن نافع في المدينة وغيرهم (ابن حيان، 1390هـ، ص24-25؛ القاضي عياض، 1998، ج1، ص311).

4- عدم استقرار بعض الفقهاء الذين كانوا على مذهب الأوزاعي في العاصمة، ومنهم القاضي زهير الذي كان متقلداً

1- إن الشاميين الذين دخلوا الأندلس على المذهب الأوزاعي قاموا بنقل مذهبهم إليها منذ عصر الولاة، إذ كانت بلاد الشام في عصر الدولة الأموية على هذا المذهب.

2- اهتم مذهب الإمام الأوزاعي بالتشريعات الحربية وأحكام الحرب والجهاد وهذا يناسب الأندلسيين في الفترة الأولى من حياتهم القائمة على الحرب ضد النصارى في الأندلس.

3- إن رغبة عبد الرحمن بن معاوية الداخل بإسقاء الطابع الشامي على دولته في الأندلس في مختلف جوانب الحياة ساعدت على انتشار المذهب الأوزاعي في الأندلس. خاصة انه كان ينظر نظرة عداة للعباسيين لذلك كان بحاجة إلى مذهب ديني يعتمد عليه في ترسيخ استقلالية إمارته الناشئة.

4- لقد أصبح المذهب الأوزاعي المذهب الرسمي للدولة الأموية في عصر الإمارة، حيث عمل على تولية الفقيه الشامي صعصعة بن سلام إمامة الصلاة والخطابة بقرطبة وهو من الذين أسهموا بنقل مذهب الإمام الأوزاعي إلى الأندلس، وكذلك القاضي الشامي يحيى بن يزيد التجيبي الذي كان قاضي الجند في عصر الولاة.

5- لقد أسهم فقهاء المذهب المالكي بإنقراض المذهب الأوزاعي في الأندلس فقد عملوا على نقل مذهب مالك إلى الأندلس بعد أن رحلوا إلى الحجاز والتقوا به. ومما أسهم أيضاً بإنقراض هذا المذهب اعتماد الأمير عبد الرحمن الثاني على فقهاء المذهب المالكي بدلاً من المذهب الأوزاعي، حيث كان الأمير عبد الرحمن يستشير الفقيه يحيى بن يحيى في تعيين القضاة في الأندلس.

6- تعد ثورة فقهاء الرض نقطة فاصلة في تاريخ المذهب الأوزاعي في الدولة الأموية في الأندلس واتباع المذهب المالكي، حيث أسهمت هذه الثورة في سيادة المذهب المالكي وتتحية المذهب الأوزاعي، وأصبحت الكلمة والسيادة للفقهاء المالكية دون منازع. وقد منع الحكام الأمويون فيما بعد مخالفة المذهب المالكي.

1- بالرغم من انقراض المذهب الأوزاعي في الأندلس إلا أن بعضاً من أرائه الفقهية استمرت حية في الحياة العامة في الأندلس، وهو ما يدل على ملائمتها لواقع الحياة فيه أكثر من أراء المذهب المالكي فيها. وهذا يتجلى في بقايا الآراء الفقهية للمذهب الأوزاعي في المدونات الفقهية الأندلسية.

الواحد لتجنيد البلاد الفتن المذهبية الدينية والقبلية والمحافظه على سلامتها ووحدتها الروحية والدينية.

4- ظل أمراء الأندلس يتولون مهمة تعيين القضاة في منصب قاضي الجماعة بقرطبة على مذهب الأوزاعي، إلا أنه منذ عهد الأمير عبد الرحمن الثاني أصبح القضاة يعينون في هذا المنصب بعد أن يشير بهم الفقيه يحيى بن يحيى الليثي، "وإنما كان سبب استنثار عبد الرحمن بن الحكم من القضاة وكثرة توليته وعزله لهم إتباعه فيهم رضاء كبير الفقهاء المشاورين عنده يحيى بن يحيى، إذ كان لا يزال يشير عليه بقاض، فيوليه الأمير عبد الرحمن مقتصراً فيه على رأيه، فإذا أنكر عليه يحيى شيئاً رفع عليه إلى الأمير، فلا يؤخر عزله، ولا يحيد عن مشورته" فكان يحيى بن يحيى حريصاً في تعيين القضاة المالكيين في منصب قاضي الجماعة بقرطبة (ابن حيان، 1390هـ، ص178-179).

5- لم يتيسر لأصحاب المذهب الأوزاعي وتلاميذه من العزوة والسلطان ودعم الخلفاء والولاة كما اتيح لغيره من المذاهب (الملاح، 1993، ص350). ويؤكد ذلك المقري نقلاً عن ابن حزم "مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان مذهب أبي حنيفة فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية فكان لا يولي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه ومذهب مالك عندنا بالأندلس فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان مقبول القول في القضاة وكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه والناس سراع إلى الدنيا فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به" (المقري، 1388هـ، ج2، ص10).

#### ج- اجتماعية:

كان لطابع الحياة الاجتماعية دور كبير في انتشار المذاهب في الأندلس، فيذكر ابن خلدون: "فالبداوة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة. ولهذا لم يزل المذهب المالكي غصاً عندهم، ولم يأخذ تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب" (ابن خلدون، 1408هـ/1988، ص568).

#### الخاتمة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

## المصادر والمراجع

- ص 2.
- ابن كثير، ا، (1988)، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي. ج 1، ص 123؛ ج 4، ص 117؛ ج 10، ص 124-228.
- ابن نباته، ج، (1955)، سرج العيون في شرح رسالة ابن زيدون، مصر: مطبعة مصطفى الحلبي. ص 290.
- أبو زرعة الدمشقي، ع، تاريخ أبي زرعة، دمشق: مجمع اللغة العربية. ص 41-112.
- أبو عبيدة القاسم، س، (1403هـ-1989م) الأموال، تحقيق محمد عمارة، ط1، بيروت: دار الشرق. ص 263-264.
- بخيت، ر، 2009، تاريخ الأندلس من الفتح حتى السقوط، مكتبة الإيمان، المنصورة. ص 177-178.
- الجبوري، ع، (1977)، فقه الإمام الأوزاعي، بغداد: مطبعة الإرشاد. ج 1، ص 20-64.
- الجبوسي، س، (1998)، الحضارة العربية الإسلامية بالأندلس، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ج 2، ص 1220.
- حاتمة، م، (2000)، الأندلس التاريخ والمحنة والحضارة، عمان: مطابع الدستور التجارية. ص 150.
- الحجوي، م، (1995)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1، ص 437.
- الحموي، ي، معجم البلدان، بيروت: دار الفكر. ج 1، ص 280.
- الحميدي، م، (2008): جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، تونس: دار الغرب الإسلامي. ص 62-567.
- الحنبلي، ش، (1985)، محاسن الأوزاعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي، تحقيق عبدالله عمر البارودي، ط1، دار الجنان. ص 9-87.
- الخشني، م، (1982)، قضاة قرطبة، تحقيق ابراهيم الاياري، ط1، بيروت: دار الكتب اللبناني. ص 31-69.
- دويدرا، ح، (1994)، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي (138-422هـ/755-1030م)، مطبعة الحسين الإسلامية. ص 141-406.
- الذهبي، ش، (1985)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الاناؤوط وآخرون، ط3، مؤسسة الرسالة. ج 7، ص 107-117.
- الذهبي، ش، (1987)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي. ج 9، ص 486-498.
- الذهبي، ش، (1998)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1، ص 135-137.
- ذوقان، و، (2005)، ولاية العهد في العصر الأموي (41-132هـ/661-750 م)، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير. ص 116-205.
- سالم، الس، (1981)، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة، بيروت: دار النهضة العربية. ص 120-121.
- السامرائي، خ وآخرون، (2000)، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، ط1، بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة. ص 108-423.
- ابن الأبار، م، (1985)، الحلة السبراء، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة: دار المعارف. ج 1، ص 42.
- ابن الجوزي، ج، (1984)، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز طبقه وشرحه نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية. ص 231.
- ابن الخراط، ع، (1422-2001)، الأحكام الشرعية الكبرى، تحقيق حسن بن عفاشة، ط1، الرياض: مكتبة الرشيد. ج 1، ص 127-583.
- ابن الخطيب، م، (1424هـ): الإحاطة في أخبار غرناطة، بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1، ص 18-20؛ ج 3، ص 20-21.
- ابن العماد، ع، (1986)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الانزأوط، دمشق، بيروت: دار ابن كثير. ج 1، ص 257-258.
- ابن القوطية القرطبي، م، (1994)، تاريخ افتتاح الأندلس، عبدالله انيس الطباع، بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر. ص 81-186.
- ابن النديم، م، (1398هـ - 1978م)، الفهرست، بيروت: دار المعرفة. ص 318.
- ابن تغري بردي، ج. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب. ج 2، ص 30.
- ابن حزم، ع، (1404هـ): الأحكام في أصول الأحكام، ط1، القاهرة: دار الحديث. ج 2، ص 187؛ ج 6، ص 782-821.
- ابن حيان، ح، (1390هـ)، المقتبس من أبناء أهل الأندلس، تحقيق محمود مكي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ص 24-179.
- ابن خلدون، ع، (1408هـ/1988)، تاريخ ابن خلدون "ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، تحقيق خليل شحادة، ط2، بيروت: دار الفكر. ص 568.
- ابن خلكان، ش، (1900)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر. ج 3، ص 127-128.
- ابن سعد، م، (1968)، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت: دار صادر. ج 7، ص 488.
- ابن سعيد المغربي، ع (1955)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط3، القاهرة: دار المعارف، ج 1، ص 164.
- ابن عبد البر، ي، (1400هـ/1980م)، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، تحقيق محمد محمد أحمد ولد ماديك، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة. ج 2، ص 759.
- ابن عذاري، م. (1980)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج.س. كولان و لفي بروفنسال، بيروت: دار الثقافة. ج 1، ص 22؛ ج 2، ص 30-77.
- ابن عساكر، ع، (1995)، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر. ج 35، ص 161-222.
- ابن فرحون، ا، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمد، القاهرة: دار التراث للطبع والنشر. ج 1،

- السبكي، ت، (1413هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع. ج 1، ص326.
- الشافعي، م، (1393هـ)، ألام، ج3، بيروت: دار المعرفة. ص333.
- الشيخ، ع، (2006)، الامام الأوزاعي شيخ الاسلام وعالم أهل الشام 88هـ-157م، ط1، دمشق: دار القلم. ص250-263.
- العبادي، ا، (2008)، في تاريخ المغرب والأندلس، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع. ص114.
- عنان، م، (1997)، دولة الاسلام في الأندلس، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي. ص176.
- الفرضي، م، (1988)، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، تحقيق عزت العطار الحسيني، القاهرة: مطبعة المدني. ج 1، ص122-312.
- القاضي عياض، ع، (1998)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب الإمام مالك، تحقيق محمد سالم هاشم، بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1، ص7-376.
- القرطبي، م، (1423هـ/2003م)، الجامع لاحكام القرآن الكبرى، تحقيق هشام سمير، الرياض: البخاري، دار عالم الكتب. ج1، ص72-493.
- محمد، ص، (1414هـ)، تاريخ الدعوة الإسلامية في الأندلس (من بداية الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، السعودية: رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية
- الدعوة والاعلام. ص84-104.
- محصاني، ص، (1978)، الأوزاعي وتعاليمه الانسانية والقانونية، ط1، بيروت، دار العلم للملايين، ص4.
- المراكشي، ع، (2006)، المعجب في تلخيص اخبار المغرب، تحقيق صلاح الدين الهواري، ط1، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ص21.
- المقري، أ، (1388هـ)، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر. ج 1، ص233-288 ؛ ج 2، ص10-46 ؛ ج 3، ص55-230.
- الملاح، ح، (1993)، الامام الأوزاعي محدثاً حافظاً، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ص350.
- مؤنس، ح، (2005)، فجر الأندلس، القاهرة: دار الرشد، ص174-175.
- الناصر، أ، (1995): الاستقصاء لخبار دولة المغرب، تحقيق جعفر الناصري، الدار البيضاء: دار الكتاب، ج 1، ص194.
- النباهي، ع، تاريخ قضاة الأندلس (كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا)، ط5، بيروت، دار الافاق الجديدة. ص43-51.
- النووي، م، تهذيب الأسماء واللغات، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية. ج 1، ص298.
- الهروس، م، (1997)، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ص50-293.

## Al-Awza'i Doctrine in Al-Andulus (138–206 AH/ 756–821 AD)

Mohammed A. Al-Mazawdeh, Fayzeh A. Hijazi\*

### ABSTRACT

This study tackled Al-Awza'i doctrine during the Umayyad era (138–206 AA / 756–821 AD). It was the principle doctrine in the era of the first three Umayyad princes' Abdulrahman' Hesham and AL-Hakam. The study also tackled the life of Al-Awza'i and the spread of his doctrine in Al-Andalus and the contribution of the people of Levant in transferring this doctrine to Al-Andalus' as it became the main doctrine of the Umayyad Emirate in the era of Abdulrahman Bin Mo'awye. In addition' the main scholars and judges of Al-Awza'i doctrine' the reasons behind the decline and disappearance of this doctrine from Al-Andalus were also investigated.

**Keywords:** Al-Andalus' Al-Awza'i doctrine' Scholars' judges.

\* Department of History, Faculty of Arts' Yarmouk University, Jordan (1, 2). Received on 08/02/2016 and Accepted for Publication on 30/03/2016.